بسبب غياب النصاب النيابي وعدم وجود الحكومة

جلسة مناقشة «التوظيف» ..ذهبت مع الريح

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة المجلس الخاصة أمس التي كان من المقرر أن يناقش فيها «سياسة الحكومة في التوظيف» نظرا لعدم وجود نصاب نيابي وعدم وجود الحكومة.

وكان رئيس مجلس الأمة قال الخميس الماضي انه «بحسب تصريحات الحكومة وما أبلغتني به لا أعتقد بأن الحكومة ستحضر الجلسة لأنها لم تكن بناء على تنسيق مسبق معها كما حدث في الجلسات الخاصة السابقة».

كما أكدت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل الخميس الماضي حرص الحكومة على التعاون مع أعضاء مجلس الأمة واستعدادها لمناقشة قضية التوظيف مجددا في دور الانعقاد المقبل وذلك ليتسنى لإجراءاتها في هذا الشأن أن تدخل حيز التنفيذ.

وقالت العقيل في تصريح صحافي إن الحكومة ترحب بمناقشة القضايا العامة بعد التنسيق معها مبينة في الوقت ذاته أن الحكومة في طور دراسة 15 توصية نيابية لمعالجة قضية التوظيف أقرها مجلس الأمة في جلسة 17 أبريل الماضي.

وأوضحت أن الحكومة بصدد اتخاذ إجراءات جديدة يتطلب ظهور نتائجها بعض الوقت وستقدم لأعضاء مجلس الأمة موجزا لما تم اتخاذه وتنفيذه خلال تلك الفترة والنتائج المترتبة عليها.

يذكر ان المادة (97) من الدستور تنص على انه «يشترط لصحة اجتماع مجلس الأمة حضور أكثر من نصف أعضائه» فيما تقضي المادة (116) من الدستور بانه «يجب ان تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها او ببعض اعضائها».

على صعيد متصل يعقد مجلس الأمة جلسة خاصة اليوم للنظر في عدد من تقارير اللجان البرلمانية عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول أعماله لإنجاز أكبر عدد ممكن من القوانين قبل فض دور الانعقاد الحالي.

ويبدأ مجلس الأمة جلسته التشريعية المدرج على جدول اعمالها تسعة قوانين بالمداولة الثانية على مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون المناقصات العامة والمداولة الثانية على مشروع قانون في شأن تنظيم التأمين والإشراف والرقابة عليه.

بعدها ينتقل المجلس في جلسته الخاصة إلى مناقشة تقرير لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية عن مشروع قانون بإصدار قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

ومن المقرر أيضا مناقشة تقريري لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية أحدهما عن الاقتراحين بقانونين بشأن تعديل بعض أحكام قانون إصدار الشركات والثاني عن مشروع قانون في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات.

ثم ينتقل المجلس في جلسته إلى مناقشة تقارير أخرى للجنة التعليم البرلمانية منها الاقتراحان بقانونين في شان حظر الشهادات العلمية غير للعادلة.

وأدرج على جدول الأعمال تقرير آخر للجنة عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام قانون إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الى العمل.

ويشمل التقرير سالف الذكر الاقتراح بقانون بإلغاء القانون رقم (47) لسنة 2005 في شان إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى العمل.

ومن التقارير المدرجة للجنة مشروع قانون في شان الجامعات الحكومية وأخيرا تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم ومشروع القانون المقدم من الحكومة.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أعلن الخميس الماضي توجيه الدعوة إلى الأعضاء لحضور جلسة خاصة اليوم «غدا» أدرج على جدول أعمالها العديد من القوانين بناء على قرار مكتب مجلس الأمة.

وبين الغانم في تصريح صحافي أنه سيوجه دعوة أخرى لحضور جلسة خاصة يوم الخميس المقبل لمناقشة مجموعة أخرى من القوانين إضافة إلى بعض القوانين المدرجة على جدول أعمال جلسة الغد «في حال عدم استكمالها أو الانتهاء منها».

وأفاد بأن مكتب المجلس سيجتمع بعد انتهاء جلسة اليوم لتحديد جدول أعمال جلسة الخميس سواء باستكمال ما لم تنته منه جلسة الاثنين أو إضافة قوانين جديدة.

الغانم يرفع الجلسة

النواب في الانتظار

أغلب المقاعد بدت خالية

■ العقيل: ندرس 15 توصية نيابية لمعالجة «التوظيف» أقرها المجلس في 17 أبريل الماضي

■ الحكومة بصدد اتخاذ إجراءات جديدة يتطلب ظهور نتائجها بعض الوقت

■ سنقدم لأعضاء «الأمة» موجزاً لما تم اتخاذه وتنفيذه خلال تلك الفترة والنتائج المترتبة عليها

■ مجلس الأمة يعقد جلسة خاصة للنظر في عدد من تقارير اللجان البرلمانية ..اليوم

الملا يسأل العازمي عن السند القانوني لاستقطاع جزء من رواتب المعلمين لصندوق التكافل الاجتماعي

وجه النائب د. بدر الملا سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي، عن السند القانوني لصدور قرار استقطاع جزء من رواتب المعلمين والمعلمات وتوريدها إلى حسابات بنكية لمصلحة صندوق التكافل الاجتماعي.

ونص السؤال على ما يلي:

نمى إلى علمي قيام وزارة التربية باستقطاع جزء من رواتب المعلمين والمعلمات وتوريدها إلى حسابات بنكية لمصلحة صندوق التكافل الاجتماعي، وعليه يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1 تزويدي بقرار إشهار صندوق التكافل الاجتماعي والذي على ضوئه وافقت الإدارة المالية على استقطاع مبالغ شهرية وتحويلها إلى الحساب المصرفي للصندوق.

بدر الملا

-2 تزويدي برقم الحساب المصرفي الخاص بصندوق التكافل الاجتماعي واسم صاحب السحاب.

-3 ما السند القانوني للموافقة على اقتطاع المبالغ الشهرية على الرغم من عدم وجود قرار بإشهار الصندوق من وزارة الشؤون الاجتماعية.

-4 جاء في النظام الأساسي للصندوق أن هذا الصندوق تمت الموافقة عليه بموجب قرار رقم 1992/1769 الصادر من وزارة التربية والقرار رقم 1993/182 الصادر من وزارة التعليم العالي، لذا يرجى بيان السند القانوني لإصدار مثل هذه الموافقة.

-5 ما الضمانات لحفظ حقوق العاملين الذين تم اقتطاع جزء من رواتبهم لتحويلها إلى حساب الصندوق؟

-6 هل نسقت وزارة التربية ووزارة التعليم العالي مع وزارة الشؤون لوضع الضوابط لحفظ حقوق وأموال العاملين المقتطعة رواتبهم وللرقابة على إدارة تلك الأموال في مصارفها الصحيحة؟

الفضالة يطالب بإقرار تعديلات قانون «العمل الأهلي» قبل فض دور الانعقاد

طالب النائب يوسف الفضالة مكتب مجلس الأمة ولجنة الأولويات وتواب المجلس بالعمل على الانتهاء من التصويت على تعديلات المداولة الثانية لقانون القطاع الاهلي قبل فض دور الانعقاد الحالي.

وقال الفضالة في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الدعوة الخاصة بجلسات الأسبوع الأخير من عمر دور الانعقاد الحالي خلت من مناقشة التقرير الخاص بتعديلات قانون العمل في القطاع الأهلي ونهاية الخدمة لموظفي القطاع الخاص الذي تقدم به مع عدد من النواب وتمت الموافقة عليه في المداولة الأولى.

وأضاف أن «هناك تراجعا في الموقف الحكومي، ومحاولة لعرقلة التقرير وتعطيل الموافقة على المداولة الثانية، ما أدى إلى عدم ادراجه على جدول الاعمال».

ووجه الفضالة رسالته إلى الحكومة ولجنة الاولويات بانه لا يمكن أن يتم تأجيل قانون تمت الموافقة عليه بالمداولة الاولى إلى دور الانعقاد المقبل، معربا عن أمله أن يأخذ هذا القانون الأولوية التي يستحقها حتى يتم الانتهاء منه قبل فض دور الانعقاد الحالي.

ومن جانب آخر أعلن الفضالة عن إيداعه في اللجنة المالية نسخة من تعديلات فنية على قانون المناقصات حتى يتم الأخذ بها في المداولة الثانية، لأن الهدف من هذه التعديلات منح فرصة أكبر لأصحاب المشاريع الصغيرة والتوسطة، مؤكدا أنه سيتقدم بهذه التعديلات إلى مجلس الأمة خلال جلسة الغد في حال عدم مناقشتها اليوم في اللجنة المالية.

يوسف الفضالة

الهاشم: الحجرف لم يحضر لارتباطه باجتماع مجلس الوزراء

«المالية البرلمانية» تمهل الحكومة 3 أسابيع لتقديم تصوراتها بشأن فائدة «الاستبدال»

استكملت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها أمس مناقشة مجموعة من الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الاميري رقم 61 لسنة 1976.

وقالت عضو اللجنة النائبة صفاء الهاشم إن اللجنة اجتمعت أمس بحضور ممثلين عن (التأمينات)، بينما وزير المالية لم يحضر لارتباطه باجتماع مجلس الوزراء.

وأضافت في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن وزير المالية تعهد خلال جلسة استجوابه الماضية بالشرطين الرئيسين الموجودين في تقرير اللجنة المالية السابق والذي تم سحبه.

وأشارت إلى أن التعهد الأول هو إلغاء ما كانت تقوم به مؤسسة التأمينات بتوجيه المتقاعدين إلى الاقتراض من البنوك، موضحة أن وزير المالية وافق على ذلك وتعهد به.

وأشارت إلى أن الأمر الثاني هو خفض الفوائد العالية التي تتقاضاها (التأمينات) على الاستبدال، موضحة أن الفكرة العامة للتأمينات تقوم على التكافل الاجتماعي وايجاد حياة كريمة ومريحة للمواطن الكويتي لذلك فإن موضوع اخذ فوائض فاحشة على الاستبدال مرفوضة.

وقالت الهاشم إن «مؤسسة التأمينات تأتيها أموال مباشرة من وزارة المالية، ومن المفترض ان تحقق ارباحا عليها من الصناديق الاستثمارية والاستثمارات لصالح المواطن المتقاعد، لكن لا يجب عليها تحقيق أرباح على ظهر المواطن من الاستبدال الذي من المفترض ان يربح المواطن المتقاعد».

وأكدت أهمية الا يتجاوز عدم وجود قرار بإشهار الصندوق من وزارة الشؤون الاجتماعية.

جانب من اجتماع اللجنة المالية

سقف فائدة الاستبدال ٣٪ كما ذكر في التقرير الذي تم تقديمه بدور الانعقاد الماضي ، بينما سعر الفائدة الحالي للاستبدال 6.5%.

وأشارت إلى أنه تم الطلب من وزارة المالية بان تخفض نسبة الاستبدال الى 3% وتسمى مصاريف ادارية ، تماشيا مع التوجهات الشرعية.

وبينت أنه سبق أن تم تكليف شركة لدراسة الأرقام الاكتوارية وان كان هناك عجز اكتواري يجب ألا يؤثر على صندوق التقاعد ، والى الآن لم يصل الرد إلى اللجنة.

وأوضحت انه على الوزير وضع بدائل لسعر الفائدة على الاستبدال استنادا لما انتهت اليه شركة «مليمان»، ويجب ألا يتجاوز سقف الفائدة 5% على ابعد تقدير كما يجب معرفة الكلفة الحقيقية لهذه الفوائد.

وبينت أن المواطن سوف يسدد الاستبدال وفوقه ٣ او ٤ او ٥٪ وليس كما هو معمول به الآن بان يسدد الاستبدال وفوقه ٨٠ ٪.

وبينت الهاشم ان اللجنة منحت الحكومة مهلة ٣ أسابيع لتقديم تصورين يتم من خلالهما تحديد فائدة الاستبدال بسقف معين لا يتجاوز 3 أو 4%.

وأشارت إلى أن وزارة المالية ومؤسسة التأمينات الاجتماعية كان لديهما هذان التصوران اليوم لكن لم يتم تقديمهما نظرا لعدم وجود الوزير وارتباطه باجتماع مجلس الوزراء.

من جانب آخر أكدت الهاشم أن إلغاء نظام الاستبدال ومنح المتقاعد ٢٠ مرة ضعف راتبه لمرة واحدة في العمر، هو اقتراح غير منطقي وغير قابل للتطبيق لأنه يلغي الحرية في تكرار الاستبدال وطلبه أكثر من مرة.

وأشارت إلى أن هناك اقتراحات أخرى بأسلوب السداد للقرض الحسن أكثرها معقولية هو أن يتم السداد ١٠ ٪ شهريا بدلا من 25%.

وأوضحت أن تعهد الوزير أمام النواب كان واضحا، مؤكدة أهمية الثاني في دراسة المقترحات وان تبنى رؤية اللجنة على تحقيق المصلحة العامة، وأضافت أن هناك نوابا يستعجلون اقتراحاتهم الخاصة ليتبين بعدها انها غير قابلة للتطبيق وحينما يتم إقرارها وتصدر اللائحة التنفيذية تتبين السلبيات مثلما حدث في موضوع القرض الحسن.

هايف: أجلت استجوابي لوزير المالية .. وموعدنا اليوم

قال النائب محمد هايف إن موقفه النهائي من تقديم استجواب لوزير المالية د. نايف الحجرف سيتحدد اليوم بعد حضور اجتماع استثنائي للجنة المالية على هامش جلسة مجلس الأمة.

وأوضح هايف في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة انه قرر تأجيل تقديم الاستجواب حتى لا يتذرع أحد بانه استعجل خاصة أن الوزير أكد امام رئيس مجلس الأمة حضور اجتماع اليوم، مشيرا إلى انه بانتظار وفاء الوزير الحجرف بوعده بشأن تعديلات قانون التأمينات الاجتماعية.

وأضاف ان محاور الاستجواب ستتحدد بعد اجتماع اللجنة غدا، موضحا ان الوزير الحجرف اعتذر عن عدم الحضور اليوم "امس" بسبب ارتباطه باجتماع مجلس الوزراء.

محمد هايف